((مصفوفة CAMELS في تقويم اداء المصارف))

صبا عبد الهادي عبد الرضا[1] الدكتور عبدالرضا شفيق البصري

خلاصة Summary

نتيجة لتزايد القلق إزاء استقرار القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص ، سعت منظمات دولية متخصصة عديدة إلى توافر قواعد ارشادية (مرجعية) Benchmark يمكن الاهتداء بها في تقييم فعالية أنظمة المراقبة المصرفية بعد الإدراك على نطاق واسع أن نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية كانت إحدى المسببات الرئيسة للازمات المالية في بلدان عدة خلال العقد الأخير . ونتيجة للعولمة فالأزمات المصرفية التي تحدث في وقتنا هذا تؤثر بطريقة أو أخرى وبدرجات متفاوتة على الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أيضا ، ومع تطبيق القواعد الارشاد ية والمبادئ الأساسية تبدأ بتقييم الالتزام ، فأن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفاً نهائياً بحد ذاته . وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة . ولان النظم التقليدية المعروفة في تقييم الأداء لها محدداتها المعروفة وهي قاصرة على إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف شاملة تغطي مجالات وعمليات المصرف كاملة وتعتمد على التحليل الكمي دون النوعي . من هذا الإدراك شخصت مشكلة البحث بأن النظم التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العراقية قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات النظم الرقابية الدولية الموحدة للمصارف المعاصرة ، فاستهدف البحث تطبيق نظام تقييم معاصر يتصف بالشمولية ويمكن تطبيقه بشكل موحد وهو نظام CAMELS (وبشير كل حرف من حروفه الستة إلى عناصره وهي كفاية رأس المال Capital adequacy ، جودة الأصول Asset quality ، الإدارة Management quality ، الربحية Earnings ، السيولة Liquidity ومخاطر السوق Sensitivity to Market Risk) وهي مقاييس ملخصة للمعلومات الإشرافية لمؤشرات كمية ونوعية غرضها تقييم المصرف بطريقة شاملة وموحدة وسيساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط ضعف المصرف المالية والتشغيلية والإدارية ومما يتطلب من توجيه انتباه رقابي خاص لتدخل الإدارة المصرفية والسلطات الإشرافية لمعال جة ما يهدد السلامة المالية للمصرف ودرء المخاطر المتنوعة .

---

[1] طالبة دبلوم عالي معادل للماجستير في كل الحقوق والامتيازات ، قسم المالية تخصص مصارف ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد

ولغرض تحقيق هدف البحث تم اختيار مصرف الشرق الأوسط للاستثمار كحالة دراسية لتطبيق مصفوفة النظام وتصنيفه في التقييم العام ولمدة أربع سنوات ، وكانت ابرز نتائج التقييم :

- تمكن المصرف في السنتين الأخيرتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من الانتقال من التصنيف الثالث (المتوسط Fair) إلى التصنيف الثاني (Satisfactory) .

وكانت ابرز التوصيات

- ضرورة سعي المصرف للانتقال من التصنيف الثاني إلى التصنيف الأول بعد معالجة نقاط ضعفه وتعزيز مواطن قوته التي حددها التقييم الشامل بنظام CAMELS*[٢]

المقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية العديد من المتغيرات العالمية التي أدت إلى تعزيز الاتجاه نحو تبني سياسات التحرير الاقتصادي والتخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية والأخذ بنظام آليات السوق خاصة بالدول النامية التي تأثرت اقتصادياتها وجهازها المصرفي بم ا يدور حولها في العالم المتقدم من ابتكارات مالية ومصرفية ، وقد أدى توجه هذه الدول نحو عولمة أسواقها المالية والمصرفية إلى ظهور نوعٍ من المخاوف حول احتمالات حدوث اختلافات تؤثر سلباً على أداء اقتصادياتها المحلية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة .

وقد شهدت مدة التسعينات العديد من الاختلالات في اقتصاديات معظم الدول النامية بفعل ألازمات المصرفية غير المتوقعة نتيجة تدهور موقف العملات المحلية وتدني جودة الموجودات المصرفية وزيادة معدلات القروض الرديئة والمتعثرة وغير ذلك تجنباً لأثار الأزمات المصرفية التي يسهل انتقالها بين الدول المختلفة بسبب الارتباط والتداخل المالي والعيني .

وتعد السلامة المصرفية هي جرس إنذار مبكر عن مدى عرضة وحساسية القطاع المالي والمصرفي للازمات من خلال مؤشرات عناصر أداء المصارف التي تتعلق بمؤسسات الإيداع مثل كفاية رأس المال وجودة الموجودات والإدارة والربحية والسيولة .

وبما ان السلامة المصرفية تبدأ بتقييم الأداء المصرفي ، وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام بحثنا هذا ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية ، والسيولة والأمان من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة .

ولان النظم التقليدية المعروفة في تقييم الأداء لها محدداتها وهي قاصرة على إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف شاملة فهي تعتمد على التحليل الكمي دون النوعي .

---

[٢] سيستخدم الباحثان مصطلحات نظام ، مصفوفة ،اسلوب ،ستراتيجية للاشارة الى مدلولات CAMELS ا وحسب سياق الجملة ،علما ان البنك المركزي العراقي يطلق اسم استراتيجية على CAMELS.

لذلك أصبح من الضروري أن يكون لدى المصارف نظام تقييم جديد يواكب التطورات الاقتصادية العالمية والابتعاد عن الأساليب التقليدية ، ومن أنظمة الإنذار المبكر هو نظام CAMELS والذي يغطي ملاءة رأس المال Capital adequacy ، جودة الأصول Asset quality ، الإدارة Management quality ، الربحية Earnings ، السيولة Liquidity ومخاطر السوق Sensitivity to Market Risk ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية ، مؤشرات العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار وتحليل المخاطر التي سيواجهها المصرف في المستقبل نتيجة إلى العمليات الائتمانية .

ويساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف للمصرف المالية والتشغيلية والإدارية مما يتطلب توجه انتباه رقابي خاص وتدخل البنك المركزي في الوقت المناسب لتصويب الأوضاع وعلاج مناطق الضعف في أداء المصرف المعني قبل تفاقمها .

وانطلقت الدراسة من مشكلة أساسية هي أن النظم التقليدية المتبعة في تقييم الأداء المصرفي قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات تقييم الأداء في المصارف المعاصرة والمنظمات العالمية المنظمة لعمل المصارف وتقييمها وتدريجها . فتطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء المصرف المبحوث يمكن التعرف على مدى كفاية رأس ماله وسلامته المالية ، وكذلك التحليل الكمي والنوعي لنوعية موجوداته لتحديد سلامة عمليات استخدام أمواله ، وتقييم سيولة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته ، ونوعية أرباحه وتقييم إدارة المصرف ومدى قدرتها على احتواء المخا طر ومتابعة الأنشطة التشغيلية للمصرف .

اولاً: <u>مشكلة البحث</u>

تعد عملية تقييم الاداء المصرفي ذات اهمية قصوى تهدف الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد والوصول الى اعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل كلفة ممكنة . وتكمن مشكلة البحث في ان النظم التقليدية المتبعة في تقييم الاداء المصرفي قاصرة وغير شاملة ولا تفي بمتطلبات تقييم الاداء في المصارف المعاصرة والمنظمات العالمية المنظمة لعمل المصارف وتقييمها وتدريجها . فتطبيق نظام CAMELS في تقييم اداء المصرف المبحوث يمكن التعرف على مدى كفاية رأس المال وسلامته المالية ، وك ذلك التحليل الكمي والنوعي لنوعية موجوداته لتحديد سلامة عمليات استخدام امواله ، وتقييم سيولة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته ، ونوعية ارباحه وتقييم ادارة المصرف ومدى قدرتها على احتواء المخاطر ومتابعة الانشطة التشغيلية للمصرف .

ثانياُ: <u>هدف البحث</u>

يهدف البحث على ضوء مشكلة البحث الى الوصول الى الاهداف الاتية :

١ -دراسة نموذج التقييم (CAMELS) وابراز اهميته في تقييم اداء المصارف بطريقة تساهم في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم للمصارف .

٢ -تطبيق مصفوفة CAMELS لتقييم :-

- كفاية رأس مال المصرف
- نوعية موجوداته
- جودة الادارة
- الارباح
- السيولة
- الحساسية لمخاطر السوق

وتصنيف المصرف المدروس لمعرفة مستوى كفاية الاداء المتحقق .

٣ -تحديد متطلبات تطبيق CAMELS في المصارف العراقية الاهلية لتشخيص ماهو كائن وما بنبغي ان يكون في هذا الاطار لتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الشأن .

ثالثاً: <u>اهمية البحث</u> تتضح اهمية البحث في الاتي :

١ -انه يركز على احد المواضيع المصرفية المهمة وهو موضوع تقييم المصارف من حيث الاداء ونظام تقييم شامل معاصر هو CAMELS لتحقيق اغراض متعددة منها :

- معرفة مدى التزام المصرف بالقوانين والتعليمات واللوائح الارشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي لضمان مؤشرات السلامة المالية للمصرف .
- تقييم ادارة المخاطر ومدى ملائمة السياسات والاجراءات والاشراف ومشاركة الادارة في تحديد المخاطر ومدى فاعلية ضوابط ادارة المخاطر .
- تحديد كفاية رأس المال
- تحليل جودة الموجودات واثر السياسات الائتمانية الموجودات
- تحليل السيولة
- تقييم الارباح

٢ -همية عمليات تقييم الاداء المصرفي في المصارف العراقية لدورها في التنمية الاقتصادية الشاملة ومتابعة تنفيذ الاهداف وتقييم السياسات المتبعة واكتشاف الانحرافات ومعرفة اسبابها لاتخاذ الاجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها .

رابعاً: <u>منهج الدراسة</u>

يعد المنهج العلمي وسيلة يعتمدها الباحث للوصول الى اهداف دراسته ومراميها ، عليه فأن اختيار المنهج العلمي الملائم للدراسة سيمكن الباحث من سبر الغور في الظاهرة المبحوثة باطار منظم ومخطط يساعده في جمع البيانات والمعلومات .

اعتمد الدراسة الحالية منهج دراسة الحالة (Case Study) كونه منهج وصفي يتسم بشمولية التحليل ويعتمد اكثر من مدخل وطريقة وتصميم علمي مما يتيح للباحث التحرك باطار موجه

للوصول الى البيانات والمعلومات المباشرة وغير المباشرة ولمناقشة الاسئلة المحددة للاجابة عن تساؤلات الدراسة . وغالباً ما يكتسب الباحث خبرة ومعرفة ميدانية التي قد تبتعد عن التنظير الفكري للموضوع ، وبذلك سيزداد تقليص مقدار الفجوة القائمة بين النظرية والتطبيق لتحقيق أهداف البحث والكشف عن مدى إمكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الأداء في المصارف العراقية الاهلية بعده احد الأساليب المعاصرة في التقييم ومن وسائل الإنذار البكرة لتقييم شامل للأداء وتشخيص نقاط الضعف واقتراح المعالجات المناسبة لها .

وتعتقد الباحثة مسترشدة بتوجيهات السادة أعضاء السمنر وبالتشاور مع المشرف إن هذا المنهج هو المنهج الأمثل في التعامل مع موضوعات معاصرة في أداء المصارف وتقييمها وهو نظام CAMELS .

وقد اختارت الباحثة (مصرف الشرق الأوسط) بعده من المصارف الأهلية المهمة العاملة في القطاع المصرفي العراقي ممثل بحجمه وعدد العاملين فيه . فقد بلغ عدد فروع المصرف ستة عشر فرعاً وعدد العاملين ست مئة وعشرين منتسباً تعد هذه حالة دراسية يمكن من خلالها من ثم تعميم نتائج البحث على المصارف الأخرى العاملة في القطاع المصرفي العراقي .

خامساً: <u>أدوات جمع البيانات</u>

١ -من خلال الكتب والرسائل والدرويات والانترنيت لتغطية الاطار النظري من البحث .

٢ -المتابعة الميدانية والمقابلات الشخصية .

٣ -ستخدم الباحثان مصفوفة CAMELS في تقييم اداء المصرف المدروس بالاعتماد على المقاييس الكمية والنوعية المناسبة .

مفهوم وأهمية نظام CAMELS لتقييم الأداء المصرفي:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الاكثر حساسية للتغيرات والتطورات في العالم ،وتشهد الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من التغيرات ال مهمة نتيجة تحديات تواجهها المصارف منه تراجع دور المصارف في الوساطة المالية ومتطلبات الرقابة المتزايدة وزيادة حدة المنافسة بين المصارف وزيادة مهارات العملاء التفاوضية ، التطور التكنولوجي الذي ادى الى تحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية . واتجهت العديد من بلدان العالم الى قبول وتبني سياسات ووسائل واجراءات تسعى الى تحسين اداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء برنامج متكامل ومترابط ومتناسق في الاصلاح الاقتصادي وتمثلت اهم التطورات الاقتصادية والمصرفية من خلال التطورات الاقتصادية لغرض تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى والتحول نحو اقتصاد السوق . لذلك ظهرت اتفاقية بازل لغرض تعزيزهذه التطورات الاقتصادية والتوجه نحو السوق

اولاً: مفهوم واهمية نظام CAMELS

برزت اهمية الرقابة المصرفية وتطوير الياتها وتقنياتها من اجل تحسين اداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء برنامج متكامل ومترابط ومنتاسق في الاصلاح الاقتصادي ، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواءً من خلال الرقابة الميدانية [1] Off-Site، أومن خلال الرقابة المكتبية[2] On-Site .

١–تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتاكد من ان المصرف يقوم بممارسة اعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالاضافة الى التاكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها . ان من اهم اهداف الرقابة على المصارف هو التاكد من مدى سلامة ومتانة الوضع المالي للمصرف

٢–تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم الى السلطات الرقابية من قبل المصارف . ان تحليل هذه البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على اداء المصارف وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على اعمال المصارف ان هذا النوع من الرقابة الم كتبية تعتمد بالدرجة الاولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم المصارف بتزويدها للسلطات الرقابية ، ويتم التحقق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية . (Cole , Gunther , 1998 : 17)

والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها ال محاسبي ورقابتها الداخلية، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر، ولم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة ليشتمل على مفهومٍ أوسع وهو نظام رقابة المخاطر Risk Supervision التي تعد بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية ، وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها : (الشاهد ، ٢٠٠١ : ٢٦٣)

١. محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التصنيف : Supervisory Bank Rating System:

يتم وفق هذا النظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها CAMELS التي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة التي سيتم شرحها بالتفصيل في المبحث الثاني .

٢. استخدام نظام لتقييم المخاطر في البنوك :

يتم وفق هذا النظام تقييم المخاطر التي تتعرض لها المصارف أولاً بأوّل، ويعتمد في ذلك بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي يحتمل أن تعرضها للمخاطر والعمل على قياسها.

٣. **نظام الرقابة العالمي (إطار لجنة بازل للرقابة) .**

٤. **في عام ٢٠٠١ أصدرت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات ا لدولية B.I.S** (**Bank For International Settlements**) مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال، وأطلق عليها اتفاق Basel II الذي يستند إلى ثلاثة أسس رئيسة:

الأساس الأول، يتضمن طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر التي تواجهها المصارف.

الأساس الثاني، هو ضمان أن يكون لدى المصرف أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية آلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي (Economic Capital)، وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

اما الأساس الثالث، فيتطلب من كل بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر، ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ الاتفاق الجديد مع نهاية عام ٢٠٠٦.

ونظراً للتطور المستمر في عملية الرقابة المصرفية، حظي هذا الموضوع باهتمام عدد من الدارسين، فقد عرفها الياس ناصيف بأنها : "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلاً إلى تكوين جهاز م صرفي سليم وقادر يسهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها " (المصارف العربية ، ١٩٩٦ : ٥٣) .

كما عرّف أحد الباحثين الرقابة المصرفية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات أداء" (الرضا و غنام ، ٢٠٠٥ : ١٥٤) .

مما سبق نخلص إلى القول إنّ الرقابة المصرفية : عبارة عن مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل

صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأ مر الذي يوافر نظام مالي سليم يسهم بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

إن عملية الرقابة المصرفية على نشاط القطاع المصرفي ضرورية جداً وجديرة بالاهتمام والملاحظة، وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها وإنجاز الوظائف التي تقع على عاتقه والتأكد من تحقيقه للأهداف المرسومة له.

يعد نظام CAMEL من الاساليب الفعالة لتقييم اداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية واوضاع الادارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات او مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في اداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية (Gilbert,Meyer, 2000 : 6) ، ويشير النظام الى الاحرف الاولى لعناصر اداء المصرف وهي كفاية رأس المال Capital adequacy ، نوعية الموجودات Asset quality ، كفاية الادارة Management quality ، الربحية Earning ، السيولة Liquidity (Rose, 2002 : 524) ، وقد اضيف عنصر سادس وهو الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of market risk في كانون الثاني ١٩٩٧ وهكذا اصبح يطلق على هذا النظام CAMELS (Sinkey, JR, 2002 : 131) ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية ، وقامت البنوك المركزية بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها ، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي (Sahjwala,Berg, 2000 : 4) .

ان نظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة التي هي متشابهة لكل المصارف . وبموجب هذا النظام فأن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من ان كل المصارف تقييم على اساس موحد وشامل وان اهتمام السلطات الرقابية ينصب بالدرجة الاولى على تلك المصارف التي تظهر نوعاً من المؤشرات المالية والعملية (Berger,Davies, 1994 : 17) ، وبموجب نظام التقييم الموحد يعطى كل مصرف تصنيف مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسة المشار اليها سابقاً تتعلق بظروف المصرف المالية والتشغيلية وان تقييم العناصر يؤخذ بالاعتبار حجم الم صرف ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر المصرف الكلية (Hirtle,Lopez, 1999 : 6) . والتصنيف مبنى على اساس رقمي (١-٥) حيث ان التصنيفات (١ ، ٢) تشير الى التصنيف الاعلى او الافضل ، الاداء المميز وادارة جيدة للمخاطر وحاجة اقل من اهتمام السلطات الرقابية ، بينما التصنيف (٣) فتشير الى ان المصرف يعاني من بعض اوجه الضعف التي يجب تصحيحها . اما التصنيفات (٤ ، ٥) التصنيف الادنى او الاقل ، ضعف في الاداء ،

ادارة غير كفوءة للمخاطر ومن ثم الحاجة الى اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية (Rose, 2005 : 529) . ان التصنيف المركب او الكلي للمصرف له علاقة بالتصنيف لكل من العناصر الستة ويتضمن أي عنصر له اثر كبير على متانة الوضع المالي للمصرف . فمقدرة الادارة للتجاوب مع الظروف والمستجدات والتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لقيام المصرف بتقديم منتجات جديدة له الاثر الكبير في تقييم مخاطر المصرف واحتياجاته الرقابية من قبل السلطات الرقابية ولهذه الاسباب ان موضوع الادارة يعطي اهتمام خاص عندما يتم عمل التصنيف المركب او الكلي للمصرف (الكراسنة ، ٢٠٠٦ : ٢٠)

وعادة تكون درجة التقييم وفق نظام CAMELS سرية ويتم الافصاح عن تصنيف المصرف لمجلس ادارة المصرف والادارة العليا في المصرف والجهات الرقابية المعنية لغرض اتخاذ الاجراءات المناسبة (Gilbert,Khan, 2008 : 1) . وتظهر اهمية اسلوب المخاطر او نظام التصنيف CAMELS لتحديد الوضع المصرفي الاجمالي بطريقة شاملة وموحدة وسيساعد نظام التقييم الموحد في تحديد المصارف التي تشكل نقاط ضعفها المالية والتشغيلية والادارية خطراً بارزاً لانهيارها . وتتطلب توجيه انتباه رقابي خاص ، وعند الضرورة تدخل البنك المركزي لمعالجة نقاط الضعف الخطرة (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٦ : ١)

ثانياً : الاسس العامة للنظام (اكبر، ٢٠٠٧ : ٣-٤)

١ يتم تطبيق هذا النظام على المصارف كافة وعلى اسس عامة موحدة .

٢ يتم تطبيق هذا النظام بصفة اساسية من قبل جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصرف اعداد تقييم لاداء المصرف وفقاً لهذا النظام .

٣ يعد تصنيف CAMELS امراً سرياً من قبل البنك المركزي ويتم الافصاح عن تصنيف المصرف لمجلس ادارة المصرف والادارة العليا في المصرف من اجل اتخاذ الاجرات المناسبة .

٤ يعتمد تقييم عناصر اداء المصارف على مجموعتين من العوامل :

- عوامل كمية Quantitative والتي يمكن قياسها كمياً من خ لال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف .
- عوامل نوعية Qualitative وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية ويقيمون المخاطر في المصارف .

٥- ان وضع مستوى التقييم لكل عنصر هو مسؤولية المفتش المسؤول (رئيس فريق التفتيش) بالمشاركة مع المفتشين المعنيين وبالنسبة للتقييم الكلي (المركب) فهو مسؤولية قسم الرقابة الميدانية بالتعاون مع المفتش المسؤول .

اولاً: الاستنتاجات

١ - قد صنف مصرف الشرق الاوسط للاستثمار خلال السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ من مدة البحث في التصنيف الثالث لوجود بعض نقاط الضعف وان الادارة وادارة المخاطر غير مرضية وان المصرف لديه بعض المخالفات وعدم التزام بالقوانين والتعلمات . اما في السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من مدة البحث فقد وقع المصرف في التصنيف الثاني وهذا يعني انه في حالة التزام كلي بالقوانين والتعليمات فقط هناك بعض نقاط الضعف المتوسطة التي هي ضمن قدرات مجلس الادارة على حلها وهي ضمن صلاحيات الادارة ونيتها لمعالجتها .

٢ - وجود نمو كبير للموجودات حيث تمثل تقريباً بضعف نسبة نمو رأس المال وهذا يشير الى انخفاض رأس المال لتقديم الدعم لعمليات المصرف بسبب كبر حجم الموجودات .

٣ - ان معدل كفاية رأس المال في المصرف تزيد كثيراً عن الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاقية بازل (٨%) ، او قانون المصارف العراقي (١٢%) ، او تعليمات البنك المركزي العراقي (١٥%) وتعزى احد اسباب الزيادات الى الزيادات السنوية في رأس المال مقابل انخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطرة مقارنة بالاستثمارات قصيرة الاجل .

٤ - بالنسبة لتصنيف مؤشر رأس المال للمصرف عينة البحث خلال السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ من مدة البحث تشير الى تقويم هذا المؤشر بالمستوى الثاني . اما في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من مدة البحث فيشير تقويم هذا المؤشر بالمستوى الاول .

٥ - نوعية الموجودات تشير الى ان تقويم هذا المؤشر في السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كان بالمستوى الثالث . اما في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فكان في المستوى الثاني .

٦ - هناك قروض مستحقة وغير مسددة لم يتم تحويله ا من قبل المصرف الى ديون متأخرة التسديد والتباطؤ في نقل القروض المتأخرة التسديد الى حساب القروض المتعثرة .

٧ - لم يقم المصرف باحتساب مخصص كافي لخسائر القروض حسب اللائحة الارشادية والذي يمثل ١٠٠% من القروض المتعثرة مما سيؤثر سلباً على الارباح حيث يتم استقطاع باقي المخصص من الارباح .

٨ - تقع الادارة في التصنيف الثالث خلال السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفي المستوى الثاني خلال السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من مدة البحث .

٩ – اخذت نتائج مؤشر الارباح المستوى الثالث خلال السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ والمستوى الثاني خلال السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من مدة البحث .

١٠– بالنسبة لتصنيف مؤشر السيولة فقد احتل هذا المؤشر في السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ المستوى الثاني . اما في السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فاحتل المستوى الاول ، فتجاوزت نسبة السيولة ٣٠% حسب الاستمارة المعدة من قبل البنك المركزي وهذا يشير ان المصرف يمتلك سيولة جيدة ولديه القدرة على تسديد التزاماته ومواجهة السحب على الودائع في حال حدوث أي طلب مفاجئ على تلك الودائع وهناك توازن في ادارة الموجودات والمطلوبات كون معظم ودائعه غير اساسية وان معظم استثماراته قصيرة الاجل مما جعل المصرف في وضع سيولة جيدة مع تحقيق الارباح اللازمة للمصرف ودعم رأس المال .

١١– ارتفاع مؤشرات السيولة في المصرف عينة البحث وهذا يشير الى وجود مبالغ كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها والاستفادة منها ومن ثم سيكون مردودها سلبياً على توليد العائد .

١٢– بالنسبة لمؤشر الحساسية لمخاطر السوق فلم يتم قياسه في الوقت الحاضر من قبل البنك المركزي نتيجة الظروف التي يمر بها البلد .

ثانياً: التوصيات

١ – ضرورة وجود قاعدة معلومات مالية واسعة (ادارة نظم معلومات) بين الادارة العامة للمصارف وبين الفروع ومن ثم بين المصارف والبنك المركزي تسمح بانسيابية المعلومات من البنك المركزي واليه .

٢ – ضرورة استحداث قسم خاص بادارة المخاطر يكون من مسؤولية ادارة جميع المخاطر بانواعها . وتكوين اطر مهارية تجيد التعامل مع المخاطر المصرفية المتعددة والمتنوعة وذلك من خلال التنسيق مع المنظمات والاتحادات المصرفية المتعددة والمتنوعة وذلك من خلال التنسيق مع المنظمات و الاتحادات المصرفية العربية والإقليمية لإشراك العاملين في المجالات المالية والمحاسبية في برامج تدريبية متقدمة حول كيفية ادارة المخاطر المصرفية سواء المتصلة بالسيولة او السوق او العمليات الائتمانية .

٣ – معالجة التركزات الائتمانية ضمن المحافظ الاستثمارية للمصرف وتحسين نوعية موجوداته والتقليل من الخسائر التي يتعرض اليها بسبب الموجودات المتعثرة ، والحذر في التوسع باستثماراته الخارجية لتوقع ارتفاع مخاطرها تاثراً بالازمة المالية الحالية .

٤ – زيادة رأس المال بما يتناسب مع حجم موجوداته وودائعه من اجل تخفيض المخاطر التي يتعرض لها .

٥ – التوجه لانشاء كيان مؤسسي لضمان الودائع يهدف الى تعزيز وتدعيم الثقة بالنظام المصرفي وتخفيف الأعباء عن كاهل البنك المركزي العراقي عند وقوع الأزمات المصرفية .

٦ – العمل على زيادة الربحية عن طريق توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة في المصرف واستثمارها في مشاريع جديدة .

٧ – ضرورة الاستمرار في تأهيل الكادر الرقابي لدى البنك المركزي من خلال اخضاعه لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي وبما يتلائم مع اوضاع مصارفنا .

٨ – ضرورة العمل على تقييم المصارف وفق نظام CAMELS على ان يشمل التقييم جميع المصارف الأهلية والحكومية .

٩ – ضرورة توافر البيانات المالية والمحاسبية وبما يتماشى مع نظام CAMELS ولاسيما الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتصنيف الودائع الى اساسية وغير أساسية .

١٠– ضرورة سعي المصرف عينة البحث للانتقال من التصنيف الثاني الى التصنيف الاول بعد معالجة نقاط ضعفه وتعزيز مواطن قوته التي حددها التقييم الشامل بنظام CAMELS

١١– ضعف الإجراءات الرقابية على بعض الانشطة الداخلية المهمة في المصارف الخاصة وبوجه خاص نشاط الائتمان الأمر الذي يتطلب ايلاء أهمية خاصة لإجراء الرقابة والمتابعة لنشاط قسم الائتمان من لدن قسم الرقابة الداخلية وفقاً لبرنامج تدقيق ومتابعة يشمل كفاية ضمانات منح الائتمان على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والضوابط التنظيمية الداخلية .

المصادر :اولاً : المصادر العربية :

١– اكبر ، زهير علي ، السلامة المصرفية ، ٢٠٠٧ .

٢– البنك المركزي العراقي ، مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان ، سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية ، ٢٠٠٦ .

٣– الرضا ، عقية و غنام ، ريم ، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله ، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ .

٤– الشاهد، سمير محمد، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠١.

٥– الكراسنة ، ابراهيم ، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦ .

٦ – مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد ١٨٥، ١٩٩٦.

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1. Berger,A.N., and S.M. Davies, The Information content of bank Examinations, Journal of financial service, 1994.
2. Cole,R.A. & Gunther, J.W., A Comparison of on- and off site monitoring system, Journal services Research, 1998.

3. Gilbert, R. Alton, Meyer Andrew P., Vaughan Mark D., The Role of A CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance, Working Paper, Federal Reserve Bank of St. Louis, 2000.
4. Gilbert, R. Alton, and Khan, Sarosh R., The Condition of Banks: What Are Examiners Finding, 2008.
5. Hirtle, B.J. and J.A. Lopez, Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations, Federal Reserve Bank of New York, Economic Policy, 1999.
6. Joseph F., Sinkey JR., Commercial Bank Financial Management, 6th ed. Prentice Hall, 2002.
7. Ross, Peter S., Commercials Bank Management, 4th ed., Irwin, McGraw- Hill companies, Inc., 2002.
8. Rajana, Sahjwala, and Paul Vander Berg, Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems, Basel committee on Banking Supervision, Working Paper, Dec. 2000.
9. Ross, Peter S., Hudgins, Sylvia C. Bank Management & Financial Service, 6th ed. Irwin, McGraw- Hill companies, Inc., 2005.